

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية مع الشعب الكردي

القسم العشرون

فلك الدين كاكه يي



السلفية الإسلامية والقضية الكردية

مادما قد تحدثنا في فقرات سابقة عن موضوع (الدين والسياسة والدولة) واصطفاك الكرد، بحكم ظروفهم وقضيتهم، إلى جانب فصل الدين عن السياسة وعن الدولة، فجدري بنا أن نعرض على الموقف السياسي للسلفية أو الأصولية الإسلامية إزاء القضية الكردية.

مثلا، في العراق، كان تنظيم الإخوان المسلمين أول وأهم تنظيم سياسي إسلامي. وكان وحده التنظيم المجاز لنا في العهد الملكي العراقي. أتذكر جيدا أن مقر الإخوان المسلمين كان على طريق المدرسة الإعدادية والقسم الداخلي حيث كنت أعيش، وكنت أعرف مدرسين وطلبة كانوا يدعون إلى رسالة الأخوان، ويحثون الطلبة على الانضمام إليه.

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اخفقت تنظيم الإخوان المسلمين في كركوك والعراق، ويبدو انه منع فوبر التنظيم الى الخارج.

ما يهمني هنا هو ان مثقفا كركيا كبيرا كان يقود الإخوان المسلمين على مستوى العراق، وكان المثقفون الكرد يشكلون أكثرية أعضاء القيادة. ومع ذلك كانوا ينكرون القومية الكردية!!

إلا أنني لم أسمع يوما ان هذا التنظيم يؤيد القضية الكردية، لا من قريب ولا من بعيد، سيما وأنا في شبابي كنت شديد الاهتمام بهذه الشؤون

السياسية في كل ما يتعلق بكردستان. بل انني فهمت ان انصار الأخوان كانوا يقللون من شأن المطالب الكردية ويشجعون الطلبة على الابتعاد عن هذه (البدعة) القومية.

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

وبعد ان اتسع إرراكي للأومر فهمت ان للإخوان المسلمين تنظيما أمميا عالميا مركزه القاهرة. وأتذكر جيدا مواقف جميع الأحزاب والحكومات من الشعب الكردي، فانني لم أسمع ولم أقرأ يوما ان الإخوان المسلمين في أي بلد قد أيدوا الشعب الكردي في أي شيء. بل انهم التزموا الصمت المطبق إزاء معاناة الكرد على أيدي الحكومات الاستبدادية، فلم تظهر منهم أية بادرة إدانة ضد جرائم الأنظمة أو تضامان مع الكرد في محنتهم ومأسيتهم القاسية.

أظن ان موقف تنظيم الإخوان المسلمين عالمياً هو (تنتهجه بقية الحركات والأحزاب السلفية)، وكأنه لا توجد مدن وقرى كردية ملأى بالمساجد والتكايا وضرائح الأئمة والعلماء الأحياء.

هذا التجاهل المطلق من حركة إسلامية، هي ربما أعرق الحركات الإسلامية طوال القرنين الأخيرين، يضعنا أمام الحيرة وجملة من الأسئلة المدهشة عن موقف هذا التنظيم عمليا فيما لو تسلم الحكم في أي من دول المنطقة سيما في البلدان الكردية (واعني بها أي بلد يضم أكثر من مليون إنسان

كردي)...

ماذا يقول التنظيم، وكيف سيتصرف؟ وماذا سيكون موقفه، مثلا، من كردستاني قائم في إطار العراق الاتحادي الفدرالي؟ ماذا سيقولون عن برلمان كردستاني وحكومة إقليمية ومؤسسة قضائية... وعن رئاسة إقليم كردستان؟

لا أفهم هل تنظيم الإخوان المسلمين لا يعرف شيئا عن التاريخ والجغرافيا في الشرق الأوسط؟! لا أظن ذلك، لأنني أعلم جيدا أن التنظيم يضم مثقفين كبارا وعقولا واسعة ويمتلك معلومات غزيرة جدا عن مختلف الشعوب والبلدان في العالم الإسلامي.

فالتنظيم الذي يتحرك في إطار نصف الكرة الأرضية لابد ان يختزن أرشيفا ضخماً عن الشعوب الموجودة.

أما، لماذا لا يؤيدون القضية الكردية؟ ففي هذا كثير من الحيرة والتعجب. وهم معروفون جيدا ان الأغلبية الساحقة من الكرد مسلمون متمسكون بالدين شديدا، ويعرفون أن علماء ومثقفين عظماء نهضوا من بين الأمة الكردية، خدموا المكتبة الإسلامية والعربية.

ولا يضم العالم الإسلامي شعباً مسلماً يعرق الشعوب الموجودة.

خاص وثقافة متميزة كالشعب الكردي وحده. إذ يضم هذا العالم عشرات الثقافات واللغات من اندونيسية (وهي وحدها بالعشرات) وهندية وبنغالية وبنجابية وسندية (في باكستان) وإيرانية وطاجيكية واوزبكية وتركية وماليزية

والأزمن (المختلفين قوميا).. الخ!

قصدي من هذه التساؤلات هو السعي لمعرفة أسرار هذا الموقف (الإسلامي السياسي) من قبل الأخوان المسلمين إزاء شعوب في العالم الإسلامي وتضامنتهم مع شعوب أخرى.

فهم مثلا يؤيدون مطالب (مورد) المسلمين في الغلبين، وفي كشمير والتشيشان والجاليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا...

حسناً، ذلك أيضا جيد.

إلا أنهم يسئون هؤلاء الذين يعيشون معهم وفي جوارهم ومدنهم وبلدانهم.

فالكرد يشعرون بغين شديد من هذا التمييز ضدهم، لماذا التمييز طالما أنهم مسلمون؟ يظهر أن الرابطة الدينية غير كافية لاستقامة النهج السياسي، إذ طالما صدرت أوامر بالإبادة الجماعية (فرمانات) بحق الكُرد الذين ظلوا وحدهم محاصرين تاريخيا وسياسيا وثقافيا... فالكرد محاصرون من أنظمة دكتاتورية، ومحاصرون من عصبيات قومية شديدة الظلامية، ومحاصرون من التجاهل المطلق من قبل العالم الإسلامي، ومحاصرون من قبل الشيوعيين على اختلاف لغاتهم في هذه البلدان.

فلا أدري لماذا انضمت الحركات والتيارات الإسلامية (ليست كلها على مستوى واحد من المسؤولية) .. إلى موقف معاد ظالم إزاء الكرد وقضيتهم؟!

هل هي امتدادات ثقافية، باسم الدين هذه المرة، ونفس الشيوعية القومية من قبل القوميات الأكرمية السائدة في كل بلد؟ هل يكفي ان أحد الكتاب كتب

وفي الوقت الذي ينتظر فيه من تلك الجهات وضع الاستراتيجيات الثقافية، لنحظ ان الصراعات والانتقاسات تسود بين إطارها .

ان تشكيل ثقافة مستنيرة لن يكون من دون إنتاج قيم جديدة متسجمة مع المفاهيم المتحضرة، ومحاربة المنظومة القيمية الفاسدة التي أتاحت لها ظروف التغيير المعقدة الاستفحال، فضلا عن الاعتماد على رؤية واضحة واستراتيجية علمية واليات عمل دقيقة.

بأي وسيلة

تتشكل الثقافة عبر مؤسسات علمية وثقافية جديدة. ان إنتاج ثقافة متطلعة مرهون بوسائل معينة دون سواها، وخاصة ان الأدوار الثقافية التي تقوم بها بعض المؤسسات لم يعد يعول عليها كثيرا، المحدودية إمكانياتها. او ان دورها الثقافي يأتي خدمة لايدولوجيا معينة، او لايتعلق على الأسرة ودور العبادة تحديدا، وعليه لابد من إسناد هذه المهمة لوسائل أكثر تأثيرا وفاعلية في الوسط الجماهيري، واقتصد بذلك المدرسة ووسائل الإعلام.

ماذا نريد؟

أية ثقافة نريد؟ قد يكون هذا السؤال من بين الأسئلة المهمة في هذه المرحلة، ذلك اننا لم نحدد طبيعة الثقافة التي نريد لها الانتشار والتي نظن انها قادرة على صناعة مجتمع المستقبل الذي يفترض ان تتسم ثقافته بخصائص مغايرة في بعض جوانبها لما هو قائم، لكن هذا السؤال لم يحظ حتى اللحظة باهتمام كاف من الجهات المعنية بالشأن الثقافي، التي اعتقد بعضها ان جل العمل يتجسد في تسير الأمور الثقافية وليس صناعة ثقافة مستنيرة، كما انها لم تضع في الحسبان ان سد الفراغ الثقافي يقتضي عملا سريعا عبر مختلف الوسائل المتاحة، فالثقافة حاجة أساسية تتطلب عناية بالغة اذا ما أريد الارتقاء بالجمتمع .

ان (الأكراد أيتام للعالم الإسلامي) هل هذا هو الاعتراف بنا؟!!

لا أتوقع تضامناً عربياً وإسلامياً

أنا لا أنتظر تضامناً إسلامياً (قريباً) معنا، كما لا أنتظر تضامناً عربياً شاملاً مع الكرد... والسبب، في الأقل، يعود الى ان المسلمين أنفسهم ليسوا متفقين على أي شيء، ففي بلدان سياسية مختلفة، وتيارات شيء من سلفية متعصبة مغلقة إلى أقصى التطرف (كما ورد في رسائل للزرقاوي يدعو فيها إلى إبادة الكرد و...) .

فلا أنتظر تضامناً (كنا نريده لو كانت الشعوب العربية والإسلامية واعية وديمقراطية).. فإن العرب أيضا مرمزون مشتبون، عاجزون عن التضامن مع بعضهم إزاء القضايا الإسترراتيجية، هكذا أيضا دول العالم الإسلامي فمادما أتوقع منها؟

نحن لا نستعين بأهمية التضامن الإسلامي والعربي معنا، بل نريد ذلك بقوة، ومن صميم الفؤاد، وتتمنى ان تضامنان كل أو بعض المسلمين العرب إلا أننا نرى ان هذه الشعوب متلاة بالمتكاثرتورية والتخلف والحكام الجائرين. ونعرف ان التضامن الكامل معنا وبقية الشعوب المظلومة سيبدأ حالما نتفتح أسواق الحرية والديمقراطية أمام الشعوب العربية والإسلامية من اندونيسيا حتى موريتانيا.

ومما يعزينا الآن هو ان نافذة عالمية افتتحت علينا نحن الكرد المحاصرون صرنا نتطلع من خلال العالم الى العالم بحرية وانسراح. هذه النافذة العالمية فتحتها لنا المجتمع الدولي منذ ١٩٩١، بدعم الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها... أي ان الكفار -حسب اصطلاح بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة هم الذين اتاحوا لنا الكثير من الحرية وبناء حياتنا.

وربما ان بعض الإسلاميين، لو قبروا على ذلك، لمنعوا هذا الغرب المسيحي أيضا عن التضامن الإنساني مع الشعب الكردي المسلم.

أفهم ذلك من قضية شعب كوسوفو. فقد عانى هذا الشعب المسلم أشد المراتة والعتاب والإبادة على أيدي الحكومة الصربية (المسيحية)، وجاءت دول الناتو وأمريكا (المسيحية) لتتخذ شعب كوسوفو المسلم من مظالم حكومة (مسيحية)، وإذا بمعظم الدول العربية والإسلامية ترفض الاعتراف بالكيان القائم لشعب كوسوفو، على أساس الأمر القائم. واستقبلوا استقلال هذا الشعب بفتور، بل وغضب أيضا.

ولم يخف بعضهم السبب الصحيح لهذا الموقف السلبي فقالوا ان الاعتراف بتحرر واستقلال شعب كوسوفو قد يؤدي الى تبرير حصول الشعب الكردي أيضا على حقوقه، أو انه يشجع هذا الشعب على ((التمادي)) في كفاحه التحرري.

عجبا! أمور أخرى.. وأخرى..

فالمجتمع الدولي فتح نافذة أماننا نحو العالم بينما تحاول دول وحركات إسلامية وقومية متعصبة غلق هذه النافذة.. حتى في بغداد، يستكثرون علينا ما نص عليه الدستور العراقي، ويطلبون بتعبيله على حساب الحقوق الكردية طبعاً.. ويطلبوننا بالتنازلات... عماداً! لا يقولون... لكننا نهم أي تنازل يريدون.

فالمجتمع الدولي فتح نافذة أماننا نحو العالم بينما تحاول دول وحركات إسلامية وقومية متعصبة غلق هذه النافذة.. حتى في بغداد، يستكثرون علينا ما نص عليه الدستور العراقي، ويطلبون بتعبيله على حساب الحقوق الكردية طبعاً.. ويطلبوننا بالتنازلات... عماداً! لا يقولون... لكننا نهم أي تنازل يريدون.

أية ثقافة نريد؟

د. جليل وادي



وتشير هذه الحقيقة الى ان القائمين على المؤسسات البنوية الرسمية خلال العقود الماضية لم يولوا العامل الثقافي الاهتمام الذي يستحق، واقتصر ذلك الاهتمام على تشكيل ثقافة تتوافق مع طبيعة الابدولوجيا الحاكمة، ما أنتج ثقافة أحادية افتقدت للميكانيكز التي تتيح لها الرسوخ العميق في عقول الجماهير ونفوسهم، او الانشغال بما يرويه أكثر أهمية، او الجهل بتأثيراته المحتملة، خاصة انه من العوامل ذات الإنتاجية الأجلة، وبذا أصبح عرضة لثقافات عشوائية غالباً ما كانت غير مستنيرة ساهمت في بلورتها معطيات التخلف بمختلف أشكاله.

ومع ان النهوض بالجمتمع يستدعي العمل الدؤوب على بناء ثقافة متحضرة تستمد مكوناتها من حصيلة التجربة الإنسانية، وجموعه المفاهيم التي يراد لها الشروع في العراق الجديد، لتحل محل العنم من المكونات الثقافية الراهنة، الا ان استراتيجية للعمل الثقافي لم تتضح بعد على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على أحداث التغيير، وبهذا الصدد لابد من اخذ الملاحظات الآتية بالحسبان.

وسم ان النهوض بالجمتمع يستدعي العمل الدؤوب على بناء ثقافة متحضرة تستمد مكوناتها من حصيلة التجربة الإنسانية، وجموعه المفاهيم التي يراد لها الشروع في العراق الجديد، لتحل محل العنم من المكونات الثقافية الراهنة، الا ان استراتيجية للعمل الثقافي لم تتضح بعد على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على أحداث التغيير، وبهذا الصدد لابد من اخذ الملاحظات الآتية بالحسبان.

نوع الثقافة

بالرغم من كثرة المفاهيم المستنيرة التي يطلقها الفاعل السياسي بوصفه معنيا ببناء الدولة استنادا الى منطلقات مغايرة لمرحاح سابقة، الا ان تلك المفاهيم ترتبط بمرجعيات فكرية وثقافية متباينة،

د. جليل وادي

صار يحكم اليقين القول ان الصراع الثقافي يقف وراء الكثير من المشكلات التي يتعرض لها المجتمع، وان الجول مهما كانت طبيعتها لن يكتب لها النجاح ما لم يكن مدخلها ثقافيا، فقد أثبتت تجربة السنوات الماضية عدم تشكل منظومة قيمية متماسكة يكون يقودورها الصمود إزاء التحديات التي واجهت المجتمع بعد أحداث التغيير في ٢٠٠٣/٤/٨، وان مجموعة القيم الايجابية الموروثة لم تنتظم بشكل صحيح في سلم قيمي يجعل منها أداة ضبط اجتماعي تقف جانبا أمام قيام الأفراد بسلوك متعارض معها، إذ شهد السلم القيمي ارتياكا واضحا، اتاح لقيم سلبية البروز، بينما دفع بأخرى ايجابية الى التراجع، فقد السلوكت الشين مبررا نفسيا وفي أحيان معينة اجتماعيا .

الى متى يستمر الفساد؟

عبد الرزاق السويراوي



من مقولات القول، أن تركة سنوات الحكم الماضي، هي وفق كل الاعتبارات، ثقيلة جدا، ولكن الاحتكام لعامل استغلال عنصر الزمن، لا يسوغ أبدأ، للبعض ممن يشغلون مسؤوليات مهمة في الدولة، خاصة بعد أن مضت ست سنوات على انتهاء مرحلة الحكم الماضي، أن يتشبثوا بذريعة ثقل تركة المرحلة الماضية.

والحال أن الإصرار على هكذا تبريرات، لا يعود في بعض جوانبه، حالة للتصلل من مسؤولية الإخفاقات الحاصلة في أدائهم الوظيفي، هذه الإخفاقات التي إذا ما تم الوقوف على بعض أسبابها، نجدها في الغالب، هي ركض هذا المسؤول أو ذاك، وراء منافعها الشخصية منطلقاً من استغلاله مركزه الوظيفي المهم، وبالتالي فإن هذا الإصرار على التكبير بتركة الماضي، بهدف إضافة الى ما ذكر، لتوجيه الأنظار لجوانب أخرى لا علاقة لها بواقع الحال الفعلي أو الحقيقي.

إن العجلة السياسية الجارية في العراق من المؤكد انها شائكة ومعقدة جدا، غير أننا لو نظرنا إليها كمكون عام، لوجدنا تحت عبائها تدرج الكثير من المفاصل والأنشطة المتفاوتة في تأثيراتها على المسار العام للعملية السياسية نفسها، ولكن ليس بالضرورة أن تكون لصيقة بها، ولعل من أخطر هذه المؤثرات التي رافقت العملية السياسية وما زالت، هو سرطان الفساد المالي والإداري، الذي لا يقل من حيث التأثير والدمار، عن عامل العنف والإرهاب وقد تجمعهما في كثير من الحالات قواسم مشتركة رغم اختلاف آليات التنفيذ التي تستهدف وضع العقبان أمام عجلة سير العملية السياسية، في الواقع أن مصطلح «العملية السياسية، إذاً جزأ لنا توصيفه بالاصطلاح، سوف يحيلنا في حال الوقوف على معرفة مصاديقه الحقيقية، فأنتا نجدها متجسدة في الدور القيادي للوزارات الحكومية، لأن هذه الوزارات، هي البوصلة التي تتشهدي بها مركزية الحكومة، في رسم الأولويات التي يتم الانتشغال عليها عبر وضع الخطط والبرامج، والمشاريع، الآتية منها، أو المستقبلية، وهذا هو ممكن أفة مرض الفساد بأنواعه وصوره المتعددة.

في الحقيقة أنا لا أريد الوقوف هنا، عند المخاطر التي تتمثل بهذه الظاهرة المدمرة، كونها باتت معروفة لدى الجهات الرسمية المختصة أو الشعبية على السواء، ولكن التساؤل الذي يطرح وبإلحاح شديد، خصوصا من قبل المواطن العراقي، كونه المنضرب الأول من هذه الأفة/الظاهرة هو: إذا كانت بعض الإجراءات والمعالجات قد مورست من الجهات المختصة بقصد الحد من تأثيرات هذه الظاهرة، فأساؤال المنطقي يقول هل أن مستوى وفاعلية مثل هذه الإجراءات، يتناسب مع حجم هذه الظاهرة، خصوصا إذا ما علمنا – ومن خلال تصريحات الجهات المختصة – بوجود ملفات كبيرة جدا، تتضمن أبله تدين أصحابها بتهم الفساد المالي، وهي تنتظر من يفعلها لتقتض يد العدالة والقضاء ممن ثبتت تورطه بهذه الجرائم، فلماذا الانتظار إذا، أفلا يستحق هذا الشعب الذي قلنا بأنه المتضرر الأول من أعمال الفساد هذا أن نخفف عن كاهله؛ ولكي نجيب عن التساؤل الذي طرحناه قبل قليل بخصوص الإجراءات المتخذة بحق ظاهرة الفساد، نقول وبكل أسف، بأنها لم تكن بالمستوى المطلوب، أكثر من ذلك، يمكن القول بأنها الى الآن لم ترعب أحداً ممن يمارس الفساد، بل على العكس من ذلك، يمكن القول وبصرامة، بأن هذه الظاهرة، أخذت بالانتشار أكثر من ذي قبل . وهذا أمر ما في هذه الحقيقة !!

فالمجتمع الدولي فتح نافذة أماننا نحو العالم بينما تحاول دول وحركات إسلامية وقومية متعصبة غلق هذه النافذة.. حتى في بغداد، يستكثرون علينا ما نص عليه الدستور العراقي، ويطلبون بتعبيله على حساب الحقوق الكردية طبعاً.. ويطلبوننا بالتنازلات... عماداً! لا يقولون... لكننا نهم أي تنازل يريدون.

فالمجتمع الدولي فتح نافذة أماننا نحو العالم بينما تحاول دول وحركات إسلامية وقومية متعصبة غلق هذه النافذة.. حتى في بغداد، يستكثرون علينا ما نص عليه الدستور العراقي، ويطلبون بتعبيله على حساب الحقوق الكردية طبعاً.. ويطلبوننا بالتنازلات... عماداً! لا يقولون... لكننا نهم أي تنازل يريدون.

فالمجتمع الدولي فتح نافذة أماننا نحو العالم بينما تحاول دول وحركات إسلامية وقومية متعصبة غلق هذه النافذة.. حتى في بغداد، يستكثرون علينا ما نص عليه الدستور العراقي، ويطلبون بتعبيله على حساب الحقوق الكردية طبعاً.. ويطلبوننا بالتنازلات... عماداً! لا يقولون... لكننا نهم أي تنازل يريدون.